بيـــان

يعتبر التعليم حقلا معرفيا من الحقول المنتجة للفكر الإنساني والمجتمعي، إذ إنه يعد ركيزة أساسية في إعادة انتاج الوعي الاجتماعي، وعلى هذا الأساس فإن كل الدول المتقدمة تضعه ضمن الأولويات في سياساتها الاستراتيجية، ومن هنا يأتي التفاوت في التطور بين المجتمعات المتقدمة ونقيضتها المتخلفة؛ فانطلاقا من هذه المسلمة وانسجاما مع الواقع التراجعي الخطير الذي تعيشه منظومة التعليم بالمغرب، كانت، وما زالت نضالات التنسيقية الوطنية تهدف إلى تعليم يرقى إلى مستوى المجتمعات المتقدمة، بأن يغدو تعليما علميا ديمقراطيا وشعبيا، عبر إسهاماتها النضالية البطولية، إلى جانب الإطارات المناضلة، من أجل ضمان استمرارية مجانية التعليم لأبناء وبنات الشعب المغربي.

غير أن الدولة المغربية، تسعى إلى ما لا يتفق وهذا الطموح الراغب في ضمان تعليم وطني منتج ومجاني، بل إنها تسعى من خلال سياساتها إلى إعادة إنتاج نفس الإطار الفكري السائد، وتكريس الفوارق الاجتماعية والاستغلال. وقد تجلت هذه السياسة في الكثير من الإصلاحات -التخريبية- والتي يعد النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية المرتقب غطاءها القانوني في خطوة لفرض الأمر الواقع وتنزيل مخططات المؤسسات المالية الدولية، وقد عبرت التنسيقية الوطنية عن موقفها منه في العديد من المحطات، ما دام أنه استمرارية للمخططات التخريبية للمنظومة التعليمية، بالإضافة إلى أنه يكرس إعادة انتاج الضحايا في صفوف الشغيلة التعليمية كما هو معهود على كل الإصلاحات التخريبية المُمَنهجة في حقل التعليم.

في هذا السياق وعلى ضوء مستجدات الساحة التعليمية، فإن التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد، منذ إعلان موقفها التاريخي الرافض لتفكيك الوظيفة العمومية، برفضها الكلي للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، باعتباره تجميعا تشريعيا لنفس مضامين الهجوم المتدرج على المدرسة والوظيفة العموميتين، ظلت تعمل على كشف مضامينه التراجعية، والتي ليست إلا تجميعا لبنود التخريب المنصوص عليها في الوثائق الرسمية للدولة، والتي لا تخرج عن توصيات البنك الدولي، وتمت تزكيتها من قِبل الدولة، عبر القانون الإطار 51.17، النموذج التنموي الجديد ، خارطة طريق 2023_2026، وكذا المخطط الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية 2015/ 2030 الهادفة إلى تفكيك الوظيفة العمومية، كما كانت التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد ولا زالت رافضة لكل استهداف للوظيفة العمومية عبر محاولة التعديل في المادة 11 من القانون 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات بتمتيعها بالحق في التوظيف، وقد سبق أن اقترحت الوزارة هذا التعديل على التنسيقية الوطنية في جولتي حوار بتاريخ: 1 نونبر 2019 و 1 دجنبر 2021، مشترطة هدم النظام الأساسي لموظفي الوزارة (2003) وتعويضه بنظام جديد خارج الوظيفة العمومية، وهو ما رفضته التنسيقية بشكل كلي، والغريب في الأمر أن النقابات شاركت آنذاك التنسيقية موقف الرفض لهذا المقترح، فماذا استجد اليوم حتى أصبحت تعتبره حلا؟!

إن نتائج الحوارات واللقاءات بخصوص ملف التعاقد، سبق وأن تم اقتراحها على التنسيقية ورفضها الأساتذة خلال الجموعات العامة، لتشن الدولة بعد ذلك هجمة شرسة من الاعتقالات

على المناضلين وزعت عليهم عشرات السنين من السجن النافذ وغير النافذ وملايين الدراهم من الغرامات المالية، بالإضافة إلى السرقات الشهرية من الأجور الهزيلة والمجالس التأديبية انتقاما من خطوة مقاطعة تسليم النقط، ليتأكد بالملموس، وبعد جولات ماراثونية من اللقاءات، أن الدولة سائرة في طريق التفكيك الكلي للوظيفة العمومية وخوصصة التعليم، وأن إرضاء المؤسسات المالية المانحة أولى من مصالح أبناء وبنات الشعب المغربي في تعليم علمي شعبي ديمقراطي.

إننا من داخل التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد نؤكد من جديد على رفضنا الجماعي للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية للاعتبارات الآتية:

❖نظام أساسي يشرعن انصراف الدولة من دور المشغل إلى دور المنظم لعلاقات الشغل المستقدمة من القطاع الخاص، بما هو تفكيك كلي لمكتسب الوظيفة العمومية، الأمر الذي ينسجم مع روح المناظرة الوطنية لمراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية التي نظمت سنة 2013 بالصخيرات، وبحضور ممثلي البنك الدولي، وتوصيات تقرير البنك الدولي للمغرب في أفق سنة 2040.

❖ نظام أساسي يقايض مكتسب الوظيفة العمومية القارة بفتات الملفات المطلبية الجزئية، والتي سرعان ما سيتم التراجع عنها بمجرد تعديل.

❖نظام أساسي يراهن بشكل استراتيجي على تغير البينية الديمغرافية لأعداد الموظفين، بزيادة عدد المفروض عليهم التعاقد (المستخدمين مع الأكاديميات) سنويا وانقراض الموظفين العموميين (موظفي الوزارة) ما سيحل أنماط تشغيل جديدة أكثر هشاشة محل الوظيفة العمومية في المستقبل القريب.

❖نظام أساسي قوامه زيادة فرط استغلال الشغيلة التعليمية وإثقال كاهلها بمهام إضافية وبأجور مرنة يمكن التحكم فيها وإبقاؤها في الحد الأدنى.

❖نظام أساسي يجرم الفعل النضالي ويصادر الحق في الإضراب معتبرا إياه توقفا عن العمل يعرض الموظف لأقسى العقوبات..

إننا في التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد إذ نقدم هذه المعطيات فإننا نعلن ما يأتي:

- تحميلنا الدولة المغربية مسؤولية اغتيال شهيد المدرسة والوظيفة العموميتين عبد الله حجيلي، رحمه الله؛
- تشبثنا المبدئي، موقفا وممارسة بإسقاط مخطط التعاقد والمطالبة بالإدماج الفعلي في أسلاك الوظيفة العمومية؛
- تجديد رفضنا لما يسمى بالنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، باعتباره نظاما خارج الوظيفة العمومية سيقضي على كل حقوق ومكتسبات شغيلة التعليم والشعب المغربي؛
- رفضنا لأي نظام أساسي يكرس التشغيل الجهوي والفئوية داخل القطاع عبر تعديل مواد القانون 07.00، وإقصاء أبناء وبنات الشعب المغربي بتحديد شرط السن في ثلاثين سنة؛
- تنبيهنا كافة الشغيلة التعليمية إلى أن النظام الأساسي الجديد يهدف إلى تكريس ثقافة المقاولة والاستعباد، وأن بعض الفتات الذي تحاول الوزارة منحه ليس سوى لغاية الخداع في أفق القضاء عليها أثناء المراجعات الدورية؛
- تحميلنا المسؤولية التاريخية للنقابات المشاركة في إعداد النظام الأساسي في عدم الاستجابة لمطالب الشغيلة التعليمية بكل فئاتها؛

- اعتبارنا التكتم والسرية وعدم مشاركة خلاصات المجالس الوطنية مع جميع المعنيين بالنظام الأساسي تعبيرا صريحا عن البيروقراطية وإهانة جلية للشغيلة التعليمية؛
- مطالبتنا بإنصاف أطر الدعم الذين يرزحون من جهة تحت وطأة التعاقد، ومن جهة ثانية تحت الاستغلال المفرط بحجم ساعي يصل إلى 38 ساعة، دون أي تعويض، وبوضعية إدارية مبهمة ومهام إضافية لا تدخل ضمن تخصصهم؛
- إدانتنا اعتقالات مناضلي ومناضلات التنسيقية الوطنية للأستاذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد، ومطالبتنا بإسقاط التهم والأحكام الجائرة في حقهم؛
- مطالبتنا بإسقاط كل العقوبات الإدارية الصادرة في حق المناضلين والمناضلات، بعد تجسيدهم لخطوة مقاطعة تسليم النقط وأوراق الفروض للإدارة، والتي نتجت عن مجالس تأديبية فاقدة للشرعية؛
- استنكارنا للتسويف الذي طال قضية الأستاذ لحسن هلال، بعد توقيفه قسرا عن العمل وتوقيف أجرته، بسبب دعوى قضائية رُفعت ضده، ما يؤكد بالملموس الوضعية الإدارية الهشة التي يشتغل في إطارها كل المفروض عليهم التعاقد؛
- تأكيد رفضنا لأي نظام أساسي يقصي المفروض عليهم التعاقد من الوظيفة العمومية ولا ينصف جميع الفئات؛
- تنبيهنا بأن النظام الأساسي الجديد يجرم الحق في الإضراب ويشرعن التراجعات بخصوص الرخص المرضية، كما أنه سيضرب مكتسب الترقية والأجور بمعايير جديدة (المردودية، المهام الإضافية، التكوين المستمر...) هدفها الحفاظ على المرونة القصوى في التحكم في الحقوق المادية للشغيلة التعليمية؛
- تنديدنا بالاقتطاعات (السرقات) المهولة من أجور الأساتذة والأستاذات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد الهزيلة، في الوقت الذي نؤكد فيه على الزيادة في الأجور، لتحقيق متطلبات الحياة الضرورية في ظل الغلاء الفاحش في أسعار المواد الأساسية، ودعوتنا الدولة إلى إرجاع كل المبالغ المقتطعة دون وجه حق إلى أصحابها، منذ أول اقتطاع؛
- دعوتنا كافة المكاتب الإقليمية والجهوية إلى السهر على عقد جموعات عامة إقليمية أو جهوية لمناقشة سبل الاستمرار في المعركة في ظل الالتفاف على المطلب الذي ناضلت من أجله تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، وكذا ضرب مكتسبات الشغيلة التعليمية عبر ما سمي بالنظام الأساسي الجديد، خلال الأسبوع الأول من شهر غشت، تمهيدا لعقد مجلس وطني حضوري بناء على مخرجاتها؛
- دعوتنا عموم الأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد إلى الالتفاف حول إطارهم العتيد التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد؛
- دعوتنا الشغيلة التعليمية، وكل الإطارات المناضلة والقوى الحية الغيورة، الرافضة لتفكيك المدرسة والوظيفة العموميتين، وللنظام الأساسي الجديد، إلى توحيد الصفوف ورصها من أجل الوقوف سدا منيعا في وجه كل المخططات التخريبية.

عاشت نضالات الشغيلة التعليمية، عاشت نضالات الشعب المغربي

عاشت التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم

الذين فرض عليهم التعاقد صامدة، مناضلة ومستقلة.

التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد
المجلس الوطني